I.S.S.N 1111- 4932

جامعة باجي مختار - عنابة

مديرية النشر

التواصل

في

الاقتصاد والإدارة والقانون

عدد 39
سبتمبر 2014

مجلة علمية محكمة و مفهرسة

الفهرس

كلمة العدد (*Avant - propos*) 06

العلوم الاقتصادية والتسيير

البطالة و اتجاهات النمو الاقتصادي والاستثمار العمومي وأسعار النفط –حالة الجزائر–
وردة عويسي 10

تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان دراسة تحليلية للفترة (1989- 2009)
محمد عبادي 29

الإبداع والتميّز في التمويل الأصغر الإسلامي قراءات في تجربة بنك الأمل اليمني
ريم بونوالة والشريف ريحان 41

إدارة رأس المال المعرفي: التحدي الجديد لمنظمات الأعمال– شركة سكانديا (Skandia) أنموذجا–
مديحة بخوش 55

قياس ممارسة التعلم التنظيمي في شركة الأشغال البحرية لشرق الجزائر(SOTRAMEST)
سارة عبيدات وعبد المالك ججيق 69

مدخل للتكامل الصناعي بين الدول المغاربية
الهادي لرباع وماضي بلقاسم 85

العلوم القانونية والإدارية

الحماية القانونية للبيئة في قطاع الطاقة الجزائري
محمد خليفة 97

المسؤولية الجزائية للشركة التجارية عن جرائم الغش التجاري
هندة غزيوي 114

حق المدعي المدني في اختيار الطريق الجنائي
حفيظ نقادي 128

الحماية الموضوعية والإجرائية لحق الضحية أثناء إجراءات المحاكمة الجزائية
خالد حامد مصطفى 136

مخالفات التعمير في التشريع الجزائري
عايدة ديرم 149

المسؤولية عن الإعلام ما قبل التعاقدي
رشيد ساسان 159

مبدأ ثبات رأس المال في القانون التجاري الجزائري
علال شليغم 174

المقومات الأساسية للرقابة المالية الفعالـة
ناصر نايلي 183

الإطار القانوني لمحافظ الدولة في الجزائر
سهيلة بوخميس 198

نظرية الاعتداء المادي في القانون الإداري
أحسن غربي 216

سلطة مجلس الأمن في الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية
عصام بـارة 226

إجراءات تحصيل الضريبة. أي فعالية؟
مراد ميهوبي 240

كلمة العدد

يحتوي هذا العدد من مجلة التواصل على قسمين، الأوّل اقتصادي والثاني قانوني .

يبدأ الجزء الاقتصادي من هذا العدد، والّذي يضّم ستّة مقالات، ببحث يعالج العلاقة بين البطالة وجملة من العوامل التفسيّرية، مثل معدل النمو الاقتصادي، والاستثمار العمومي، وأسعار النفط، لمعرفة التّطور الذي حدث في اقتصاد الجزائر خلال الفترة 1980-2011. أمّا الدراسة الثانية، فتبّين بأن النّظام المصرفي الجزائري لم يمارس دوره في إحداث استقرار النّقد داخل الاقتصاد، وذلك من خلال البحث عن أسباب التّذبذب بين الأثر التضخمي والأثر الإنكماشي الذي يسّببه الإتّمان الممنوح من طرف البنوك التجارية الجزائرية على الاقتصاد. ويقدّم المقال الثالث قراءة وصفية لتجربة بنك الأمل المتخصص في التمويل الأصغر الإسلامي الذي يعتمد أساسا على تطوير منتجات أصيلة تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والضوابط الشرعية، عكس البنوك الإسلامية الأخرى التي تعتمد أساسا على صيغة المرابحة. أمّا البحث الرّابع، فيشير إلى أن مفهوم رأس المال المعرفي الذي لا يزال الجدل قائما حوله بين الباحثين، يمكن تعريفه بأنّه يتضمّن كافة العناصر التي من شأنها خلق إضافة للمنظمة عبر محاولات لرسم نماذج لتسيير الرأس المال المعرفي. كما يجد القارئ دراسة للتعرّف على أثر الدعائم الأساسية لاكتساب وتقاسم المعارف أثناء عملية التدريب الفردي والجماعي في شركة الأشغال البحرية بالشرق الجزائري، من خلال بناء نموذج يتكّون من متغّير مستقل ومتغيرات تابعة. ويختتم هذا الجزء بمقال يبحث في النّشاط الإنتاجي وتأثيره الفعلي على توسع الأسواق الاقتصادية المغاربية، من خلال إقامة علاقة بين الإنتاجية والشروط المناسبة لها، لضمان إدماج يخلق النمو والتنمية الاقتصادية المنشودين.

أمّا المقالات القانونية فتبدأ بدراسة تطرح إشكالية الحماية القانونية في الجزائر نظرا للاعتماد الأساسي في الاقتصاد على المحروقات، الأمر الذي خلّف مشكلات تلوّث كبيرة، وهذا ما دفع بالدّولة إلى اتخاذ إجراءات وقائية وأخرى ردعية. وتحاول الدراسة الثانية توضيح حدود المسؤولية الجزائية للشركة التجارية عن جرائم الغشّ، وبخاصة وأن هذه الشركات أصبحت تعتمد على آليات معقدة في عملية التّرويج لسلعها، وتستفيد من غياب ثقافة استهلاكية لدى المواطن. ويقدّم مقال آخر وصفا دقيقا للإدعاء المباشر الذي حصره المشّرع الجزائري في خمس حالات من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري. ويوضّح المقال الخاص بالحماية الموضوعية والإجرائية لحق الضحية، بأن المشكلة الأساسية المطروحة في هذا الموضوع تتمثل في كيفية تحقيق التّوازن بين شرعية الاجراءات الجنائية وحقوق الضحية، كما يجب العمل على توازن بين حماية المجتمع من المجرمين وبين حقوق وحريات الضحية. ويتواصل التساؤل في مقال

آخر عن المحاولات التي قام بها المشرع في تجريم الأشغال والبناءات المقامة خارج الإطار القانوني، نظرا لما تعرفه الجزائر من حركية في التعمير وبخاصة منذ السنوات الأخيرة، والملاحظ أنّه رغم إصدار جملة من القوانين، إلّا أن جوانب من هذا القطاع لا زالت مهملة، ممّا سهل من تعدّد وتنوّع المخالفات مستفيدة من بعض الظروف التي تمر بها البلاد. واهتم بحث آخر من خلال قراءة قانونية مقارنة (القانون الجزائري والقانون الفرنسي) بموضوع المسؤولية المرتبطة بالإعلام ما قبل التعاقدي في مجال عقود الأعمال، وبالذات عقد التوزيع، بترخيص استعمال العلامة التجارية، كما اهتم البحث بالأشكال المختلفة الناتجة عن عدم احترامها.وتبيّن دراسة أخرى، لماذا اشترط المشّرع الجزائري رأس مال ثابت عند تأسيس شركة ما، ولماذا حدّد القواعد لحماية الدائنين عند بدء نشاط الشركة. والإجابة أن مبدأ ثبات رأس المال هو قاعدة أساسية في التجارة، لأن المسؤولية المحدودة للحصص، تعوّض المسؤولية غير المحدودة للشركاء. أمّا البحث الثامن فيبيّن أهمية الرقابة المالية حيث تسمح بالاستعمال الملائم للأموال العمومية وتطوّر التصرف المالي السّليم وتحديد دقيق للأنشطة الإدارية وإعداد الميزانية. ويتعرض مقال آخر إلى الإصلاحات التي أدخلت على الإجراءات المدنية والإدارية الخاصة بمحافظ الدولة باعتباره أحد أهم هياكل مجلس الدولة والمحاكم الإدارية، ويعود هذا إلى عدم فهم المشّرع لدوره الحقيقي، والمتمثل في عرض رأيه القانوني حول إشكاليات النّزاع وحلولها القانونية في جلسة علنية وبشكل مستقل وحيادي. إن موضوع الاعتداء المادي الذي يعدّ أحد الفصول المهمة في القانون الإداري نظرا لصلته بموضوع الحريات والحقوق الأساسية للأفراد، قد تمت دراسته من خلال مقال يبيّن بأن وجود اتفاق داخل الفقه القانوني والاجتهاد القضائي ووجود قرار إداري لا يكفي لإثبات الاعتداء المادي، بل يجب تنفيذ هذا القرار أو تهديد المعني به. وتحاول دراسة أخرى تسليط الضوء على سلطة مجلس الأمن الدولي والإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية من خلال قراءة نصوص نظام روما، وأحكام ميثاق منظمة الأمم المتحدة المتعلقة بهذا الشأن. هذا ما مكّن من معرفة الطبيعة القانونية لهذه السلطة، وحدودها وتأثيرها على استقلالية المحكمة الجنائية. ويختتم هذا الفصل القانوني بمساءلة عن أسباب فعالية أو عدم فعالية إجراءات تحصيل الضريبة.

رئيس هيئة التحرير
أ.د جلالي عبد الرزاق